

Distr.: General
21 November 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

ما فتئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال منذ إنشائه في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بمدني بالمساعدة في ما أبذله من جهود في سبيل دفع مسيرة السلام والمصالحة قدما في الصومال من خلال الاتصال بالقادة الصوماليين والمنظمات المدنية والدول والمنظمات المعنية. ويقوم المكتب أيضا عن كثب برصد الحالة في الصومال وفيما يتصل بهذا البلد، ويساعدني على تقديم إحاطات وتقارير كتابية دورية إلى مجلس الأمن.

وفي تقريرني المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/2005/89)، أحطت مجلس الأمن علما بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلدان المنطقة والجهات المانحة الدولية طلبت إلى الأمم المتحدة تولى زمام عملية تنسيق الدعم المقدم من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية وإرساء السلام والاستقرار في الصومال. واقترحت أيضا أن تتولى الأمم المتحدة دورا موسعا يشمل مهام عدة من بينها ما يلي: (أ) تقديم المساعدة في الحوار المتصل بين الأطراف الصومالية من أجل تحقيق المصالحة؛ (ب) وتقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة "صوماليلاند"؛ (ج) وتنسيق دعم العملية السلمية مع البلدان المجاورة للصومال والشركاء الدوليين الآخرين؛ (د) وتولي رئاسة لجنة التنسيق والرصد والاضطلاع بدور سياسي قيادي في أنشطة بناء السلام في الصومال. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/11)، رحب مجلس الأمن في جملة أمور بجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وأشار إلى ضرورة توسيع نطاق وجود الأمم المتحدة على النحو الذي اقترحتته.

وخلال عام ٢٠٠٦، ستمثل الأهداف الرئيسية للمكتب في مواصلة بذل الجهود من أجل تشجيع الحوار الشامل لجميع الأطراف والمصالحة فيما بين المؤسسات الصومالية الاتحادية الانتقالية ودعم إنشاء هياكل ومؤسسات تتولى شؤون الحكم ووضع خطط عمل



خاصة بها في ظل التنسيق الوثيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي. وسيعمل المكتب أيضا على تنسيق الدعم السياسي والمالي المقدم من المجتمع الدولي إلى المؤسسات الصومالية الناشئة. ونظرا للدور الأساسي الذي يضطلع به المكتب في هذا المنعطف الهام الذي تجتازه العملية السلمية في الصومال، فإنني أعتزم مواصلة هذه الأنشطة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان